مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الحرب الأمريكية الإيرانية والنشاط العسكري البحري للمليشيات العراقية

رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

تقديم

اصبحت المياه الاقليمية العراقية مؤشراً على تحوّل أخطر تمثل بانتقال المليشيات المسلحة إلى مستوى جديد في الحرب الامريكيه الاسرائيلية الايرانية منذ اندلاعها في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، وما جرى منذ بداية آذار ٢٠٢٦ لا يمكن قراءته كتصعيد اعتيادي للمليشيات، انما كلحظة انكشاف لنموذج عملياتي كان يتشكل بصمت، ثم خرج دفعة واحدة إلى العلن عندما اكتملت شروطه.

بحرية الفصائل كقوة موازية

لم يكن ظهور القوة البحرية للحشد الشعبي حدثاً عسكرياً عادياً ضمن سياق توسع تشكيلات ما بعد ٢٠١٤، بل كان مؤشراً مبكراً على تحوّل أعمق، تمثل بانتقال الفصائل من التكيف مع بيئة الحرب البرية داخل العراق، إلى الاستعداد للانخراط في هيكل إقليمي متعدد المجالات، حيث يصبح البحر جزءاً من معادلة القوة وليس هامشاً لها، وما يبدو اليوم كواقع عملياتي في المياه الإقليمية العراقية، بدأ فعلياً كمشروع صغير ومثير للجدل في العام ٢٠١٨، لكنه كان يحمل منذ البداية ملامح مشروع أكبر بكثير من حجمه المعلن.

> **لم يكن المشروع أمنياً بحتاً، بل كان جزءاً من إعادة تشكيل الحشد وفق نموذج موازٍ للحرس الثوري الإيراني، من خلال بناء أذرع برية وجوية وبحرية تعمل ضمن منظومة واحدة**

في أواخر العام ٢٠١٨، وتحديداً ضمن قاطع عمليات صلاح الدين، أُعلن عن تشكيل "الفوج البحري" التابع لهيئة الحشد الشعبي، بالتوازي مع تخريج أول دفعة من المقاتلين في البصرة خلال شباط ٢٠١٩، بعد دورة تدريبية استمرت ثلاثة أشهر شملت الغوص، الرماية من على الزوارق، وقيادة الطرادات. ولم يكن هذا التطور منفصلاً عن السياق السياسي في تلك المرحلة، حيث كانت حكومة عادل عبد المهدي تواجه توازناً دقيقاً بين الضغوط الأميركية والتوسع الإيراني داخل مؤسسات الدولة.

في تلك اللحظة، بدا المشروع وكأنه محاولة لملء فراغ أمني في الجنوب خصوصاً مع تصاعد الحديث عن تهريب النفط والمخدرات عبر الموانئ، وسيطرة جماعات مسلحة على مفاصل اقتصادية حساسة مثل ميناء أم مقصر المطل على الخليج العربي، لكن تكشف القراءة الأعمق أن المشروع لم يكن أمنياً بحتاً، بل كان جزءاً من إعادة تشكيل الحشد وفق نموذج موازٍ للحرس الثوري الإيراني، من خلال بناء أذرع برية وجوية وبحرية تعمل ضمن منظومة واحدة.

تطورت القوة البحرية للحشد بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، من مجرد نواة تدريبية إلى تشكيل أكثر وضوحاً، رغم بقائه خارج الهيكل الرسمي الكامل للقوات البحرية العراقية. في هذه المرحلة، ظهرت ثلاثة تحولات رئيسية:

الأول: كان التوسع التدريبي والتنظيمي، حيث ارتفعت أعداد المنتسبين المخطط تدريبهم إلى مئات العناصر، مع استمرار برامج التدريب داخل معهد القوة البحرية التابع لوزارة الدفاع، ما خلق تداخلاً مؤسسياً بين الدولة وهذه القوة.

الثاني: تمثل ببناء قدرات تشغيلية محدودة لكنها نوعية، فقد تم استخدام زوارق مدنية معدلة، وتجهيزها بأسلحة متوسطة مثل رشاشات ١٢,٧ ملم و٢٣ ملم، إضافة إلى راجمات ١٠٧ ملم، مع تطوير قدرات القوات الخاصة (الضفادع البشرية) لتنفيذ عمليات تسلل وإنزال.

الثالث: تمثل بالتموضع داخل البيئة الاقتصادية الحساسة، فتزايد حضور الفصائل في محيط الموانئ ومنشآت النفط، وهو ما منحها ليس فقط قدرة عسكرية، انما وصولاً إلى معلومات حيوية تتعلق بحركة السفن والعمليات اللوجستية.

وما يميز هذا التطور هو أن القوة البحرية للحشد لم تتطور كقوة مستقلة بذاتها، بل كجزء من شبكة أوسع. فهي لا تعمل ضمن عقيدة بحرية عراقية تقليدية، انما ضمن نموذج الحرب غير المتكافئة الذي يقوم على وحدات صغيرة، منخفضة الكلفة، عالية التأثير، وضرب أهداف اقتصادية حساسة بدلاً من المواجهة المباشرة، فضلا عن استخدام الغموض العملياتي لتجنب الرد المباشر، بمعنى، إن هذه القوة لم تعد أداة لحماية المياه الإقليمية، انما أصبحت أداة لإعادة تعريف وظيفة هذه المياه نفسها كمساحة ضغط إقليمي.

الغطاء القانوني

لم يكن تطور الأذرع غير التقليدية لهيئة الحشد الشعبي—خصوصًا في المجالين البحري والجوي— نتيجة مسار قانوني مكتمل، انما جاء عبر معادلة مركبة تقوم على فجوة محسوبة بين النص والتطبيق. فمنذ العام ٢٠١٩، برزت محاولات داخل الإطار السياسي العراقي لإعادة هيكلة الحشد وتوسيع صلاحياته باتجاه تثبيت تشكيلات نوعية، وعلى رأسها القوة البحرية، ضمن بنية رسمية معترف بها. وقد تُرجم هذا التوجه لاحقًا في مسودات ومقترحات قانونية نوقشت فعليًا داخل البرلمان، لا سيما خلال عامي ٢٠٢٤–٢٠٢٥، ضمن مشروع قانون إعادة تنظيم هيئة الحشد الشعبي.

غير أن هذا المسار لم يصل إلى مرحلة الإقرار، نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية، في مقدمتها الضغوط الأمريكية التي استهدفت منع منح غطاء قانوني لقدرات يمكن أن تعيد تشكيل ميزان القوة في الخليج. وتشير معطيات تلك المرحلة إلى أن واشنطن مارست ضغطًا سياسيًا مباشرًا وغير مباشر حال دون تمرير الصيغة التي كانت تتضمن تثبيت الأذرع البحرية، وهو

ما دفع الحكومة العراقية إلى تبني نمط إدارة مرن، وهو الإبقاء على هذه التشكيلات ضمن الواقع العملي، مقابل تجنب تقنينها رسميًا أو منحها تسليحًا نوعيًا واضحًا.

في هذا الإطار، اتجهت الهيئة إلى استخدام صيغ تنظيمية عامة ومرنة تتيح استيعاب قدرات جوية دون تعريفها الصريح كقوة جوية تقليدية، بحيث تُدار هذه القدرات—وفي مقدمتها الطائرات المسيّرة—ضمن عناوين إدارية واسعة توفر غطاءً قانونيًا شكليًا دون إثارة حساسية سياسية أو دولية. هذه المقاربة نفسها انعكست في المجال البحري، حيث جرى بناء قدرات فعلية خارج النص القانوني، مع الإبقاء على حالة "اللااعتراف الرسمي" كأداة لتخفيف الضغط الخارجي.

بلغ هذا المسار ذروته الرمزية مع استعراض البصرة في حزيران ٢٠٢٢، والذي مثّل إعلانًا غير مباشر عن اكتمال المرحلة الأولى من بناء القوة البحرية. فلم يكن ذلك الاستعراض مجرد حدث إعلامي، انما خطوة محسوبة لإظهار قدرة ناشئة دون ربطها بإطار قانوني صريح، بما يعكس انتقال الحشد إلى نموذج قريب من العقيدة العملياتية غير المتناظرة، على غرار التجارب الإقليمية المشابهة.

هذا البناء غير المعلن وجد لحظة تفعيله الأوضح خلال أزمة خور عبد الله في شباط ٢٠٢٦. فمع تصاعد الخلاف البحري بين العراق والكويت، وتقديم بغداد تحديثًا لخرائطها البحرية لدى الأمم المتحدة، برزت الحاجة إلى أدوات ضغط تتجاوز الإطار الدبلوماسي. هنا، أُعيد إحياء خطاب "القوة البحرية" عبر إعادة تداول استعراض ٢٠٢٢، في توظيف إعلامي يعكس استعدادًا ضمنيًا لتفعيل هذه القدرات.

لكن التحول الأهم لم يكن إعلاميًا بقدر ما كان عمليًاتيًا. إذ تشير المؤشرات بحلول آذار ٢٠٢٦ إلى أن هذه التشكيلات لم تعد تعمل ككيانات منفصلة، بل أصبحت جزءًا من منظومة عمليات متعددة المجالات، تتكامل فيها القدرات البحرية مع الطائرات المسيّرة والصواريخ ضمن شبكة واحدة. وبهذا، فإن الفراغ القانوني الذي حال دون تثبيت هذه القوات رسميًا، لم يحدّ من تطورها، بل ربما أسهم في تسريع تحولها إلى أدوات مرنة تعمل خارج القيود التقليدية.

بذلك، يمكن القول إن مشروع تقنين القوة—الذي تعثر بين العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥—لم يفشل بقدر ما تحوّل إلى مسار بديل، تمثل ببناء تدريجي للقدرات تحت عناوين تنظيمية عامة، وباشراف فيلق القدس، ثم توظيفها في لحظات الأزمات لإنتاج تأثير استراتيجي مركب، يجمع بين الإنكار القانوني والحضور العملياتي الفعلي.

"التحول الأهم لم يكن إعلاميًا بقدر ما كان عمليًاتيًا. إذ تشير المؤشرات بحلول آذار ٢٠٢٦ إلى أن هذه التشكيلات لم تعد تعمل ككيانات منفصلة، بل أصبحت جزءًا من منظومة عمليات متعددة المجالات، تتكامل فيها القدرات البحرية مع الطائرات المسيّرة والصواريخ ضمن شبكة واحدة"

الحرب الامريكية ـ الايرانية والنشاط البحري للفصائل

شكل اندلاع الحرب الامريكية الاسرائلية الايرانية في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ , فرصة للمليشيات العراقية ليس للعودة الى مبدأ وحدة الساحات بل الى اظهار الإمكانات العسكرية في هجومات شنتها على الأصول العسكرية الامريكية في العراق ، وكذلك مهاجمة دول الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، من خلال بيانات اعلنتها تلك الفصائل ، وكانت واحدة من المنصات التي استخدمتها هذه المجاميع المسلحة هي المياه الاقليمية العراقية وبالتعاون مع الحرس الثوري لتنفيذ عدوانها على دول الخليج العربية ، في هذه المرحلة ظهر لأول مرة استخدام البحر كمنصة إطلاق فعلية، سواء عبر القوارب الصغيرة أو الزوارق السريعة، وهو ما يعكس انتقالاً من القدرة إلى الاستخدام ؛ وهذا التحول لا يمكن فصله عن التدريب النوعي الذي تلقته عناصر مختارة من الفصائل المسلحة داخل إيران، خصوصاً في مجالات الملاحة في المياه الضحلة وإطلاق المسيّرات من منصات متحركة.

لم يكن استهداف ناقلتي النفط في المياه الاقليمية العراقية بالخليج العربي في ١١ آذار ٢٠٢٦، داخل منطقة التحميل الجانبي المرتبطة بمنظومة موانئ البصرة النفطية –وهي منطقة تشغيلية حساسة تقع بين مسارات التصدير وخطوط الملاحة الدولية– حادثة أمنية يمكن احتواؤها ضمن سياق خرق بحري، بل كان إعلاناً عملياً عن اكتمال انتقال خطير، وهو انتقال القرار العسكري من الدولة إلى شبكة مليشيات مسلحة تعمل بعقيدة عابرة للحدود، وتستخدم الجغرافيا العراقية—براً وبحراً—كأداة ضمن صراع إقليمي أوسع.

كان اختيار موقع العملية مفتاح الفهم، فمنطقة التحميل الجانبي المرتبطة بموانئ البصرة وعلى مسافة تقارب ٢٢ ميلاً بحرياً قرب ميناء الفاو، هي واحدة من أكثر نقاط منظومة الطاقة العراقية حساسية، حيث تكون السفن في لحظة تشغيلية حرجة، شبه ثابتة، ومكشوفة. واستهداف ناقلتي(SAFESEA VISHNU) التي كانت تحمل فعليا خلال عملية نقل جانبي مرتبطة بخور الزبير، و (ZEFYROS) التي كانت متجهة لدخول ميناء خور الزبير بعد عملية النقل، عبر زورقين غير مأهولين محملين بالمتفجرات يعكس دقة في التوقيت والمعرفة لا يمكن تفسيرها إلا بوجود اختراق عميق داخل بيئة الموانئ نفسها ، هذا النوع من العمليات لا يُنفذ من الخارج، بل من الداخل—من شبكة تملك الوصول إلى جداول الشحن، وتفاصيل الحركة، ونقاط الضعف الزمنية في دورة تصدير النفط.

بهذا المعنى، كانت العملية نتيجة مباشرة لتحول بنيوي بدأ منذ سنوات، تمثل بسيطرة تدريجية للفصائل على مفاصل حيوية داخل الدولة، خصوصاً في الجنوب، حيث تتقاطع الموانئ مع الاقتصاد مع الأمن ، وهذا ما يفسر كيف تحولت المعرفة اللوجستية إلى قدرة عملياتية، وكيف أصبح البحر امتداداً طبيعياً للنفوذ الداخلي.

لكن الأهم أن هذه الضربة لم تأتِ بمعزل عن سياقها الزمني ، فخلال النصف الأول من آذار ٢٠٢٦، ظهر نمط متكامل من التصعيد يكشف أن ما حدث لم يكن عملية منفردة، بل جزء من إيقاع عملياتي واسع ، في هذه الفترة، أعلنت"سرايا أولياء الدم" تنفيذ أكثر من ١١٠ عملية خلال ١٥ يوماً ضمن ما سمّته"الوعد الصادق ٤"، مترافقة مع إطلاق طائرات مسيّرة باتجاه الكويت والأردن، ومحاولات اختراق أهداف داخل بغداد ، هذا الرقم وحده يكشف أن المسألة لم تعد ردود فعل، بل حملة عسكرية منظمة ذات جدول عملياتي.

بالتوازي، نشرت المليشيا نفسها مقاطع تظهر إطلاق مسيّرات وصواريخ من قوارب داخل المياه الإقليمية العراقية باتجاه أهداف في الخليج، خصوصاً الكويت ؛ تعكس هذه المشاهد، التي لم تكن موجودة في أي مرحلة سابقة داخل العراق، انتقالاً نوعياً، حيث البحر أصبح منصة إطلاق مباشرة ، وهنا يظهر التماهي الكامل مع العقيدة البحرية للحرس الثوري، التي تقوم على تقليص المسافة العملياتية، وتعقيد مسارات التتبع، وتحويل البيئات المزدحمة إلى غطاء تكتيكي.

في الوقت نفسه، جاء دور مليشيا "أصحاب الكهف" ليكشف البعد الأخطر لهذا التحول ، ففي ١٤ آذار ٢٠٢٦، نشر الفصيل بياناً حدّد فيه إحداثيات رادار الخور في البصرة، ومنح مهلة ٢٤ ساعة قبل استهدافه، بعد بيانات تصعيدية في ١١ و ١٣ مارس ، مشكلة لغة تعمل خارج الدولة و تحاول فرض قواعد اشتباك داخل الدولة نفسها، وتتعامل مع مؤسساتها—بما فيها القوة البحرية—كأهداف مشروعة ، وهنا تبدأ الميليشيات بالتصرف كبديل عن الدولة لا كجزء منها. ويكشف هذا التداخل عن تحول في مركز القرار نفسه. فلم يعد ما جرى مرتبط بقدرة المليشيات المسلحة على تنفيذ عمليات متفرقة، انما بظهور بنية قادرة على تحديد متى وأين وكيف تُفتح الجبهات—بحراً وجواً وبراً—بمعزل عن الدولة، بل أحياناً على حسابها.

وهنا تمثل حادثة الناقلتين نجاح نموذج يختبر قابلية تحويل الجغرافية العراقية—بما فيها أكثر نقاطها حساسية اقتصادياً—إلى أدوات ضغط قابلة للاستخدام عند الحاجة. وعندما تتزامن هذه الضربة مع إطلاق مسيّرات نحو الكويت، وتهديدات مباشرة لمؤسسات داخل العراق، فإن الرسالة لا تكون موجهة للخارج فقط، بل للداخل أيضاً، وأن من يملك القدرة على تعطيل النفط، وفتح جبهة بحرية، وتهديد منظومات الدولة الأمنية، هو من يملك عملياً مفاتيح القرار.

و نحن أمام نموذج سيطرة وظيفية، فالدولة تستمر شكلياً، لكنها تفقد تدريجياً قدرتها على تحديد مسار الصراع، بينما تنتقل هذه القدرة إلى شبكة تعمل بمنطق لا يرى الحدود، ولا يعترف بتدرج التصعيد، انما يدير الصراع كوحدة واحدة تمتد من الخليج إلى الداخل العراقي.

> **لم يعد ما جرى مرتبط بقدرة المليشيات المسلحة على تنفيذ عمليات متفرقة، انما بظهور بنية قادرة على تحديد متى وأين وكيف تُفتح الجبهات–بحراً وجواً وبراً–بمعزل عن الدولة، بل أحياناً على حسابها**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64